الانسحاب المحتمل لفنزويلا من «أوبك»؛ استقلال في الإنتاج أم انتقال للتبعية؟

الوفاق/نشر خبر دراسة انسحاب فنزويلا من منظمة الدول المصدّرة للنفط «أوبك»، قد يبدو في الوهلة الأولى، قراراً للتخلص من حصص الإنتاج وزيادة صادرات النفط؛ غير أن جوهر القضية في الواقع ليس هذا الأمر.

وكانت وكالة «بلومبيرغ» قد نقلت، عن مصادر مطلعة، أن موضوع الانسحاب قد طُرح في المحادثات بين المسؤولين الفنزويليين والأمريكيين؛ لكن لم يُتخذ قرار نهائي بشأنه بعد. ومن الناحية القانونية أيضاً، ووفقاً للمادة ٨ من النظام الأساسي لـ«أوبك»، فإن الانسحاب يكتسب طابعه الرسمي عندما تعلن الدولة العضو نيتها لمؤتمر «أوبك»؛ ويدخل هذا القرار حيز التنفيذ مبدئياً اعتباراً من بداية السنة التقويمية التالية وبعد وفاء العضو بالتزاماته المالية. تُعفى فنزويلا في الوقت الراهن من حصص خفض الإنتاج في تحالف «أوبك بلس». وتندرج فنزويلا، شأنها شأن إيران وليبيا، ضمن قائمة الأعضاء المعفين نظراً للتراجع الحاد في طاقتها الإنتاجية وظروف الحظر المفروضة عليها. وبناءً على ذلك، فإن زيادة الإنتاج من المستوى الحالي البالغ نحو ١/٢٥ مليون برميل يومياً للوصول إلى الهدف الأولي المحدد بـ١/٥ مليون برميل يومياً، لا يستلزم بالضرورة الانسحاب من «أوبك».

وهذه الحقيقة بالذات تُظهر أنه لا يمكن حصر السبب المحتمل للانسحاب في مجرد الحرية الفورية للإنتاج. وإذا ما اتخذت كاراكاس هذا القرار في نهاية المطاف، فإن الهدف الأساسي منه سيكون على الأرجح ضمان حرية التصرف في المستقبل، وتقليص مخاطر العقود النفطية طويلة الأجل، وكسب ثقة المستثمرين الأمريكيين، وتثبيت التحول الجيوسياسي لفنزويلا نحو منظومة الطاقة الأمريكية.

من تأسيس «أوبك» إلى تغير الحسابات الاستراتيجية لكاراكاس

تُعدّ فنزويلا إحدى الدول الخمس المؤسسة لمنظمة «أوبك» في عام ١٩٦٠م. وقد أرست هذه الدولة إلى جانب إيران، والعراق، والكويت والسعودية، دعائم اتفاقية بغداد؛ وكان وزير المناجم والهيدروكربونات الفنزويلي «خوان بابلو بيريز ألفونسو» إلى جانب «عبدالله الطريقي» من السعودية، من بين المهندسين الرئيسيين للمنظمة. وقد صادقت الحكومة الفنزويلية على اتفاقية تأسيس أوبك في ٣٠ سبتمبر/أيلول ١٩٦٠م، وأصبح هذا الاتفاق نافذاً ولازماً اعتباراً من الأول من أكتوبر/تشرين الأول من العام ذاته.

ولم تكن العضوية في «أوبك» بالنسبة لفنزويلا منذ البداية مجرد اتفاقية للإنتاج؛ بل كانت جزءاً من استراتيجية أوسع لزيادة حصة الدولة من العائدات النفطية، والحدّ من نفوذ الشركات الأجنبية الكبرى، وتفادي المنافسة الهدّامة بين الدول المصدرة. وجاء تأميم الصناعة النفطية في عام ١٩٧٦م وتأسيس شركة النفط الوطنية الفنزويلية (PDVSA) ليرسخ هذه الرابطة الوثيقة بين النفط، والاستقلال السياسي، والسيادة الوطنية. وفيما بعد، حوّل «هوغو تشافيز» منظمة «أوبك» من منظمة قليلة النشاط والحركة إلى إحدى الركائز الأساسية للسياسة الخارجية الفنزويلية المناهضة للأحادية.

من هذا المنظور، فإن الانسحاب المحتمل لفنزويلا لا يعني مجرد شطب عضو من قائمة أعضاء «أوبك»؛ إذ يمثل هذا القرار من الناحية الرمزية ابتعاداً عن إرث وتقليد ساهمت فنزويلا نفسها في بنائه: تحالف الدول المنتجة لإحداث توازن في مواجهة نفوذ الشركات والحكومات المستهلكة.

المنطق الاقتصادي للقرار؛ حرّية اليوم أم ضمان الغد؟

يتمثل أهم استدلال اقتصادي مؤيد للانسحاب في ضمان حرية التصرف طويلة الأجل لتطوير الحقول النفطية. ويشمل الاتفاق المعلن بين حكومة «ديلسي رودريغيز» المؤقتة والولايات المتحدة تطوير ١٧ حقلاً استراتيجياً، ومنح امتيازات في ثماني مناطق استكشافية جديدة، والوصول إلى أكثر من ٦٥ مليار برميل من النفط، واستقطاب استثمارات تقدّر بنحو ١٠٠ مليار دولار. وقد حددت الحكومة الفنزويلية مدة هذا البرنامج بـ٢٥ عاماً، وتوقعت أن تبلغ عائداتها منه نحو ٢٠٩ مليار دولار. ولا تزال هذه الأرقام في معظمها تمثل مزاعم وتوقعات الحكومتين، ولا ينبغي اعتبارها نتائج حتمية ونهائية حتى نشر النص الكامل للاتفاقية. فإذا كان الهدف مجرد رفع الإنتاج إلى ١/٥ مليون برميل يومياً، فلن يكون الانسحاب ضرورياً. غير أن القضية الجوهرية تبدأ حين يخطط المستثمرون لفترة تمتد من ٢٠ إلى ٢٥ عاماً لإعادة الإنتاج إلى مستويات أعلى بكثير؛ إذ يتعين على الشركة الأجنبية أن تضمن -بعد إنفاق مليارات الدولارات على إعادة تأهيل الآبار، وخطوط الأنابيب، ووحدات الترقية والتحسين والموانئ والمحطات التصديرية- أن الحكومة المضيفة لن تضطر بسبب قرارات «أوبك» إلى تعطيل جزء من الطاقة الإنتاجية المستحدثة وتجميدها.

وتُعرف هذه القضية في الاقتصاد السياسي للاستثمار بـ«الالتزام الموثوق». فالمستثمر لا ينظر إلى القوانين والإعفاءات الراهنة فحسب، بل يُدخل احتمالية تغير القواعد واللوائح في المستقبل ضمن حسابات عوائد الاستثمار. وقد أدرج تحالف «أوبك بلس» اعتباراً من عام ٢٠٢٦م إجراء تقييم سنوي للطاقة الإنتاجية للأعضاء لتحديد حصص عام ٢٠٢٧م والأعوام اللاحقة ضمن جدول أعماله؛ فإذا تعافت الصناعة النفطية في فنزويلا، فلن يكون استمرار إعفائها أمراً مضموناً. لذا، يجب النظر إلى الانسحاب كنوع من التأمين والضمان السياسي للعقود المستقبلية، وليس شرطاً للزيادة الفورية في الإنتاج. وبإمكان كاراكاس من خلال الانسحاب أن توجه إشارة للشركات بأن إنتاج الحقول المستصلحة لمنظمة أوبك.

أمّا العامل الثاني، فيتمثل في حاجة الحكومة الماسة للإيرادات ورؤوس الأموال. وتواجه فنزويلا ديوناً خارجية تتراوح على الأقل بين ١٥٠ و١٧٠ مليار دولار، في حين ترفع بعض التقديرات الحديثة الحجم المحتمل للالتزامات إلى ٢٤٠ مليار دولار. وتبلغ القيمة الاسمية للسندات المتعثرة الصادرة عن الحكومة وشركة PDVSA وحدها نحو ٦٠ مليار دولار، وقد تتجاوز مطالبات السندات ١٠٠ مليار دولار عند احتساب الفوائد المتأخرة. كما أدى زلزال يونيو/حزيران ٢٠٢٦م إلى زيادة الحاجة العاجلة لموارد إعادة الإعمار.

دور الولايات المتحدة

حتى الآن، لا تتوفر أية وثيقة علنية موثوقة تُثبت أن الولايات المتحدة قد أعلنت رسمياً أن خروج فنزويلا من «أوبك» هو شرط مسبق للاتفاق النفطي. وكل ما في الأمر أن «بلومبيرغ» أكدت طرح هذا الخيار في المباحثات مع المسؤولين الأمريكيين، بينما يشير تسلسل الأحداث إلى وجود ضغوط هيكلية وحوافز قوية للغاية. ففي ٢٥ أغسطس/آب، أفيد بإبرام عقد لشركة شلمبرجير يتيح لها الوصول إلى بيانات الحقول النفطية لشركة PDVSA وتجميعها وتحديثها. وفي ٢٧ أغسطس/آب، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي بتعديل ثمانية تراخيص عامة تتعلق بالنفط، والمخففات، وخدمات النفط والغاز، وشركة PDVSA، والتعدين، والذهب، والاتصالات. وفي ٢٨ أغسطس/آب، أعلن ترامب عن الاتفاق النفطي الكبير، وصرح بعد ذلك بيومين بأن جزءاً من النفط الفنزويلي سيُستخدم لملء الاحتياطيات الاستراتيجية الأمريكية.

وتجني الولايات المتحدة من وراء انسحاب فنزويلا من «أوبك» عدة مكاسب تكميلية:

- تقليص احتمالية تدخل «أوبك» في الإنتاج المستقبلي للحقول التي تشارك فيها أمريكا، وتقريب إحدى كبريات الدول المالكة للاحتياطيات النفطية في العالم من السوق وأمن الطاقة الأمريكي؛
- إضعاف التماسك السياسي لمنظمة «أوبك» بشكل أكبر عقب انسحاب الإمارات في مايو/أيار ٢٠٢٦م؛
- تقليص دور إيران وروسيا في إحدى أهم الدول النفطية في العالم؛
- تأمين جزء من احتياجات مصافي التكرير والاحتياطيات الاستراتيجية الأمريكية من مصدر جغرافي أقرب؛
- تعزيز استراتيجية تأسيس منظومة طاقة في نصف الكرة الغربي؛

وفي هذه المنظومة، تكتسب غيانا أيضاً أهمية ملحوظة؛ إذ يُتوقع أن يبلغ متوسط إنتاجها النفطي في عام ٢٠٢٦م نحو ٨٤٠ ألف برميل يومياً، ويمكن لطاقتها الإنتاجية أن تصل إلى نحو ١/١٥ مليون برميل يومياً بفضل المشاريع التي تقودها شركة إكسون موبيل.

ولا يتطابق نفط غيانا من حيث الجودة والتكلفة تماماً مع النفط الفائق الثقل الفنزويلي؛ ولذلك لا يُعدّ الطرفان بديلين كاملين لبعضهما البعض. ومع ذلك، فهما يتنافسان على اجتذاب رؤوس أموال الشركات الدولية، والدعم السياسي الأمريكي، والاهتمام الاستراتيجي من واشنطن.

ولا ترغب كاراكاس في أن تظل تُصنف كبيئة عالية المخاطر ومقيدة بحصص إنتاجية محتملة، في الوقت الذي تشهد فيه غيانا تطوراً سريعاً بإطار تعاقدي أكثر استقراراً ووجود لشركة إكسون موبيل. ومن هذا المنطلق، يمكن أن يكون الانسحاب من «أوبك» إشارة للمنافسة مع النموذج النفطي لغيانا. ومع ذلك، يظل النزاع حول منطقة إيسيكويبو يمثل خطراً جيوسياسياً إقليمياً، وأي تصعيد فيه قد يقوض مصداقية رسالة فنزويلا في الجاذبية الاستثمارية.

تكاليف الانسحاب وتناقضاته

إن التحرر من قيود «أوبك» لا يعني التحرر من القيود الواقعية للصناعة النفطية؛ إذ يتطلب إنتاج النفط الفائق الثقل في حزام أورينوكو توفير المخففات، والكهرباء المستقرة، والمعدات المتخصصة، وطاقات الخلط والترقية وتحسين الجودة، وشبكات النقل. كما أن خفض أو وقف الإنتاج في هذه الحقول قد يجعل إعادة تشغيلها أمراً شاقاً وباهظ التكلفة، غير أن حجم هذه الصعوبة يرتبط بخصائص كل حقل وبئر ومنشأة على حدة، ولا ينبغي إطلاق ذلك كحكم في مطلق.

والأهم من ذلك أن الانسحاب بحد ذاته لا يولّد رؤوس أموال؛ وتثبت تجارب الإكوادور، وأنغولا، وإندونيسيا هذه الحقيقة. فقد انسحبت الإكوادور في عام ٢٠٢٠م بسبب المشكلات المالية والرغبة في زيادة الصادرات. وغادرت أنغولا المنظمة في عام ٢٠٢٤م عقب خلاف حول حصص الإنتاج؛ لكن مشكلات الاستثمار والتراجع الطبيعي لطاقة الحقول لم تسمح بحدوث طفرة إنتاجية مستدامة.

أمّا إندونيسيا، فقد عادت بعد تجميد عضويتها في عام ٢٠١٦م؛ لكنها سرعان ما جمدت عضويتها مجدداً في العام ذاته حينما طالبت أوبك بخفض الإنتاج. وتُظهر التجربة الإندونيسية أن العضوية في «أوبك» قد تكون أداة وقابلة للتراجع والرجوع عنها. غير أن إندونيسيا كانت قد تحولت في ذلك الوقت إلى مستورد صافٍ للنفط؛ ولذا فإن مقارنتها بفنزويلا التي تحوز أكبر احتياطيات نفطية في العالم تفيد فقط في بيان المرونة المؤسسية للعضوية، ولا ينبغي تقديمها كنموذج مطابق تماماً. كما قد ينعكس الانسحاب سلباً على السعر الفعلي الذي تجنيه فنزويلا؛ فهذا البلد يحتاج إلى أسعار عالمية مجزية أكثر من حاجة منتجي الخليج الفارسي منخفضي التكلفة، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف إنتاج ومعالجة النفط الفائق الثقل.

الشرعية الداخلية وقضية الالتزام الموثوق المتبادل

تنص المادة ١٥٤ من الدستور الفنزويلي على أن المعاهدات التي تبرمها الجمهورية يجب أن تحظى بمصادقة الجمعية الوطنية قبل اعتمادها النهائي من قبل رئيس الجمهورية؛ ما لم تكن تقتصر على تنفيذ التزامات سابقة، أو تطبيق مبادئ معترف بها، أو تمثل إجراءً اعتيادياً في العلاقات الدولية، أو تندرج ضمن الصلاحيات الصريحة للسلطة التنفيذية.

وتُعدّ اتفاقية تأسيس «أوبك» معاهدة متعددة الأطراف جرت المصادقة عليها من قبل الكونغرس الفنزويلي في عام ١٩٦٠م. ورغم أن النظام الأساسي لـ«أوبك» يتيح للدولة العضو من منظور القانون الدولي الانسحاب بموجب إخطار رسمي، إلا أن التساؤل يظل قائماً في القانون الداخلي لفنزويلا حول ما إذا كان بمقدور السلطة التنفيذية وحدها إنهاء عضوية نشأت بموجب قانون مصادق عليه، أم يتعين على البرلمان أولاً إلغاء ذلك القانون المعني.

وحتى لو صادق البرلمان الحالي على الخروج من «أوبك»، فإن مسألة الشرعية السياسية ستظل قائمة؛ فحكومة ديلسي رودريغيز المؤقتة لم تنبثق عن انتخابات رئاسية جديدة، كما أن صلاحيتها في إبرام التزامات تمتد لـ٢٠ أو ٢٥ عاماً تواجه تشكيكاً واعتراضاً من قِبل أطياف من المعارضة. ونتيجة لذلك، فإن الانسحاب المتسرع قد يؤدي -بدلاً من خفض مخاطر المستثمرين- إلى زيادة مخاطر إعادة النظر في العقود وتعديلها من قِبل الحكومات المستقبلية. من جهة أخرى، فإن مسألة الالتزام الموثوق لا تقتصر على كاراكاس وحدها، بل يجب على الولايات المتحدة أيضاً أن تجعل التزاماتها موثوقة؛ إذ يستند جانب كبير من الانفراج الاقتصادي الراهن إلى تراخيص مكتب مراقبة الأصول الأجنبية والأوامر التنفيذية الصادرة عن الرئيس الأمريكي، وهي أدوات يمكن للحكومة الأمريكية المقبلة تعديلها أو إلغاؤها. والعقد الممتد لـ٢٥ عاماً والقائم على تراخيص حكومية أمريكية قابلة للإلغاء لا يتمتع من الناحية القانونية بذات الاستقرار الذي يوفره قانون صادر عن الكونغرس، أو معاهدة ثنائية، أو ترخيص يتضمن آليات تقييد حق الإلغاء والفسخ.

هل يحقق الانسحاب من «أوبك» استقلالاً في الإنتاج؟

يمكن لحكومة ديلسي رودريغيز أن تقدم الانسحاب من «أوبك» بوصفه استعادة للحق المستقل في اتخاذ القرار بشأن الإنتاج. ومن المنظور الرسمي، لا يُعدّ هذا الطرح عديم الأساس؛ فالحكومة لن تعود مقيدة بالقرارات الجماعية للمنتجين الآخرين. غير أن الاستقلال الإنتاجي لا يتطابق بالضرورة مع السيادة الفاعلة في مجال الطاقة.

فإذا تزامن الانسحاب مع:

- صدور تراخيص الإنتاج والتصدير من واشنطن؛
- إيداع العائدات والاحتفاظ بها في حسابات خاضعة لرقابة وزارة الخزانة الأمريكية؛
- وضع التكنولوجيا والبرمجيات وبيانات الحقول تحت تصرف الشركات الأمريكية؛
- تحول المصافي والاحتياطيات الاستراتيجية الأمريكية إلى السوق الرئيسي للمبيعات؛
- ارتهان اختيار المستثمرين وإمكانية تحويل الأموال بموافقة المؤسسات الأمريكية؛

إن المسألة الحقيقية هنا لا تتعلق بملكية الموارد، بل بالقدرة الفعلية على التحكم في وتيرة الإنتاج، واختيار الشركاء، ووجهة الصادرات، ومكان إيداع العائدات، وكيفية إنفاقها. ولهذا، فإن التعبير الأدق هو أن الانسحاب من «أوبك» يغير شكل ممارسة السيادة على الموارد النفطية: من التنسيق المتعدد الأطراف مع الدول المنتجة، إلى شبكة تعاقدية ومالية وتكنولوجية تحظى فيها الولايات المتحدة بالهيمنة واليد العليا في مفاصلها الرئيسية.

وفي المحصلة، فإن الحجة الأقوى لانسحاب فنزويلا لا تتمثل في التخلص من الحصص الراهنة؛ لأن هذا البلد معفى حالياً من خفض الإنتاج. والمنطق الحقيقي يكمن في تقليص مخاطر الحصص المستقبلية وتقديم التزام طويل الأجل للمستثمرين والولايات المتحدة. وتتعزز هذه النزعة بالحاجة الماسة لرؤوس الأموال والسيولة، وأزمة الديون، وتكاليف إعادة الإعمار، والمنافسة مع غيانا، وسعي الحكومة المؤقتة لاكتساب شرعية الإنجاز والأداء.

من الصحافة الإيرانية

خاص

من «لا حرب لا سلام» إلى «معادلة الردع»؛ إيران تقلب حسابات واشنطن

اعتماد

رأى الكاتب الإيراني «مهدي بيك أوغلي» أن التطورات العسكرية الأخيرة بين إيران والولايات المتحدة كشفت عن انهيار عملي لمنطق «لا حرب ولا سلام»، بعدما انتقلت واشنطن مجددًا إلى عمليات عسكرية محدودة عقب تأمين جزء من احتياجاتها التسليحية، فيما ردّت طهران بتحرك متوازن أظهر قدرتها على إرباك الحسابات الأميركية وإعادة تشكيل معادلة الردع. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «اعتماد»، الإثنين ٧ أيلول/ سبتمبر، أن الهدوء النسبي السابق ارتبط بنقص الذخائر الأميركية، لاسيّما الصواريخ الاستراتيجية، قبل أن تدخل عقود تسليحية جديدة حيز التنفيذ، ما دفع واشنطن إلى استئناف عملياتها المزعجة إلى جانب الضغوط الاقتصادية والعقوبات. وتابع الكاتب: أن إيران تعاملت مع التصعيد عبر استراتيجية «إشباع بيئة الهدف»، مستخدمة صواريخ منخفضة التكلفة لإرهاق منظومات الدفاع الأميركية واستنزاف مخزونها، مشيرًا إلى أن هذا الأسلوب أجبر الولايات المتحدة على استخدام أعداد كبيرة من صواريخ باتريوت لاعتراض عدد محدود من الصواريخ الإيرانية. ولفت الكاتب إلى أن واشنطن تواجه كذلك صعوبة في تشكيل جبهة دولية موحدة ضد إيران، إذ أعلنت دول مهمة، بينها الصين وروسيا، رفضها للعقوبات الأميركية الأحادية، بينما أبدت دول أخرى ترددًا في الانضمام إلى حملة الضغط القصوى.

وأوضح بيك أوغلي أن إيران لا ترفض التفاوض؛ لكنها تتمسك بمعادلة «رابح رابح»، معتبرًا أن أي عودة أميركية إلى المفاوضات ستتم من موقع أكثر صعوبة لواشنطن، خاصة إذا أخفقت في تحقيق أهدافها العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية. واختتم الكاتب بالتأكيد على أن العودة إلى نقطة الصفر ستدفع إيران إلى طرح مطالب جديدة، وأن أي تفاهم لاحق يجب أن يكون أكثر وضوحًا وقابلية للتطبيق، مع الحفاظ على اليد العليا الإيرانية ومصالح طهران.

الصين تدخل معادلة التوافق؛ وهرمز محور التحرّك الدبلوماسي

آرمان امروز

رأت صحيفة «آرمان امروز» أن مسار أي توافق جديد أو إحياء تفاهمات سابقة بين إيران والولايات المتحدة قد يمر عبر بكين، في ظل الدور المتنامي للصين في المعادلات الإقليمية والدولية، وعلاقاتها الاقتصادية والاستراتيجية مع إيران، بما يجعلها طرفًا قادرًا على دعم جهود خفض التوتر وإرساء الاستقرار.

وأضافت الصحيفة، في تقرير لها، الإثنين ٧ أيلول/ سبتمبر، أن زيارة رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني إلى الصين تأتي في إطار تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين الدوحة وبكين وبحث التطورات الأمنية والسياسية في الشرق الأوسط والخليج الفارسي، لاسيّما الجهود المشتركة لخفض التوتر وتعزيز الأمن الجماعي.

وتابعت الصحيفة: أن أمن الملاحة الدولية في مضيق هرمز سيكون من المحاور الأساسية للمباحثات، نظرًا إلى موقعه الحيوي في حركة نقل الطاقة العالمية، موضحة أن قطر والصين تمتلكان مصالح مشتركة في الحفاظ على أمنه ومنع أي اضطراب يمكن أن يؤثر في تدفقات النفط والغاز والأسواق الدولية.

ولفتت إلى أن قطر، التي اضطلعت خلال السنوات الماضية بدور نشط في الوساطات الدبلوماسية واستضافت محادثات غير مباشرة بين إيران والولايات المتحدة، تسعى إلى الاستفادة من علاقاتها مع بكين لتهيئة أجواء جديدة أمام خفض التوتر.

وأوضحت أن نفوذ الصين الاقتصادي في المنطقة، إلى جانب سياستها المعلنة الداعمة للاستقرار ومعارضتها الصراعات العسكرية، يمنحها موقعًا مناسبًا للوساطة وتسهيل الحوار بين الأطراف. ونوهت إلى أن دول المنطقة باتت تنظر إلى الوساطة الصينية باعتبارها فرصة لتقليل التوتر بين إيران والولايات المتحدة، فيما يمكن لقطر أن تؤدي دور الجسر بين الشرق والغرب.

واختتمت الصحيفة بالتأكيد على أن نجاح التحرك الدبلوماسي في بكين قد يفتح الطريق أمام استئناف المفاوضات المتوقفة أو التوصل إلى تفاهمات جديدة، بما يعزز فرص الاستقرار ويحول دون تصاعد التوترات الإقليمية.

السلام لا يُنتزع بالتراجع؛ وإيران تفرض معادلة الردع

كيهان

رأى الكاتب الإيراني «محمد إيماني» أن الحديث عن السلام وإنهاء الحرب لا يمكن أن يعني رفع الراية البيضاء أمام العدوان، مؤكدًا أن الحرب المفروضة لا تتوقف إلا بالمقاومة حتى دفع العدو إلى اليأس والتراجع، وأن مسار المواجهة الأخيرة أثبت قدرة إيران على الصمود وإفشال الأهداف التي وضعتها واشنطن والكيان الصهيوني.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «كيهان»، الإثنين ٧ أيلول/ سبتمبر، أن الحرب التي كان يُراد لها أن تكون قصيرة وأن تجعل من الرئيس الأميركي المنتصر، دخلت شهرها السابع وسط مؤشرات على أن إيران خرجت منها أكثر قوة وثباتًا، مما أدى إلى فشل الحسابات الأميركية بشأن انهيارها.

وتابع الكاتب: أن تصريحات مسؤولين وعسكريين أميركيين سابقين، من بينهم الجنرال ديفيد بترايوس، كشفت فشل الرهان على تفكك المؤسسة العسكرية والأمنية الإيرانية، مشيرًا إلى استمرار تماسك القوات المسلحة وتغير المعادلات العسكرية بفعل تطور القدرات الصاروخية والطائرات المسيّرة الإيرانية.

ولفت إيماني إلى أن أحد أهم أسباب صمود إيران يتمثل في تماسك القيادة والشعب، موضحًا أن استهداف هذا الترابط عبر إثارة الانقسام الداخلي يمثل أحد أهداف الخصوم؛ لكن محاولات ضرب الوحدة الوطنية قوبلت بمزيد من التماسك.

وشدد الكاتب على ضرورة إبراز عناصر قوة إيران، مؤكدًا أن إنهاء الحرب لا يتحقق بالضعف أو التنازلات، بل بالحزم وإفشال مخططات العدو، واختتم بالتأكيد أن مواجهة الاستكبار تتطلب اليقظة وعدم السماح للخصم بالاستقرار أو فرض إرادته.